مجلس النواب
المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية
الرقم :5028

الرباط في : 23/3/2018

إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

التسوية القانونية لوضعية الأسواق الجماعية الموجودة بعمالة مقاطعة الحي الحسني بالدار البيضاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

السيد الوزير؛

تحية احترام وتقدير؛

توجد على مستوى عمالة مقاطعة الحي الحسني بالدار البيضاء العديد من الأسواق، يتولى تدبيرها المجلس الجماعي للدار البيضاء والتي تضم ما يزيد عن 2700 محلا تجاريا يتم استغلالها على وجه الكراء لمزاولة بعض الأنشطة، وباستثناء سوق الحي الحسني المتضمن لحوالي 568 محلا تجاريا والذي توجد ملكية وعائه العقاري باسم جماعة الدار البيضاء، فإن باقي الأسواق وعددها سبعة (سوق السعادة، المركب التجاري الألفة، سوق سيدي الخدير، سوق التعاون، سوق السلام، سوق الورود، المركب التجاري والحرفي ليساسفة) تعود ملكيتها للدولة في إطار الملك الخاص.

كما أحيطكم علما، السيد الوزير، بأن بناء المحلات التجارية المشار إليها وتجهيزها تم على حساب النفقات الخاصة لمستغليها منذ ما يزيد عن 18 سنة، إضافة إلى تأدية الواجبات المحددة بمقتضى المقررات الجماعية، رغم بعض الإشكاليات التي يعاني منها مستغلو هذه المحلات التجارية من قبيل ضعف وتدهور البنية التحتية الأساسية، وإشكالية الازدواج الضريبي، بحيث يؤدي المعنيين بالأمر ضريبة المباني وضريبة الأكرية.

لهذه المعطيات كلها، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن إمكانية تسوية الوضعية القانونية لهذه المحلات التجارية من خلال تفويتها لمستغليها بما يسمح بتطويرها وتنميتها، وبما يسمح بتنظيم مداخيلها وفق ما تقضي به النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؟

وتفضلوا السيد الوزير المحترم بقبول خالص تحيات الاحترام والتقدير.

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

لبلق عائشة